الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

6 -7- 8 **جماد ثاني** 1439 / 23-24-25 **مارس** 2018

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	9

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الخدمة المدنية» تستقبل المتقدمين لـ1389 وظيفة.. 10 في المئة منها فقط للنساء

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28260051

الدمام - رحمة ذياب

يبدأ اليوم (الأحد)، التقدم لـ1389 وظيفة أعلنت عنها وزارة الخدمة المدنية، منها 150 وظيفة نسائية فقط، تمثل 10.7 في المئة من إجمالي الوظائف، فيما ذهبت 89.3 في المئة من الوظائف للرجال الذين استحوذوا على 1239وظيفة، قالت الوزارة إنها تلقت طلبات إشغالها من جهات حكومية غير ممكنة من شغل وظائفها، وذلك عبر نظام «جدارة.«

وعبرت خريجات ينتظرن التوظيف من أعوام عن شعورهن بالإحباط من ضآلة الوظائف المخصصة للنساء، في ظل تجاوز نسبة بطالتهن حوالى 30 في المئة بحسب أرقام أعلنتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية أخيراً، فيما تصل نسبتهن في الوظائف الحكومية إلى حوالى 40 في المئة.

وكشفت وزارة الخدمة عن البدء في تطبيق مبادرات «برنامج التحول الوطني 2020»، لتوظيف المرأة، منها برنامج «تفعيل العمل عن بعد»، وزيادة مشاركة المرأة في الخدمة المدنية، والمبادرة الأخيرة قيد التنفيذ.

وأوضحت الوزارة أن المبادرة تعمل على تمكين المرأة واستثمار طاقاتها وتعزيز التفاعل بين الأجهزة العامة والمواطنين لرفع نسبة وظائف المرأة وإتاحة الفرص أمامها، إضافة إلى رفع مستوى مشاركة المرأة في قوة العمل وزيادة الفرص المتاحة من خلال توطين الوظائف النسائية مع التأهيل المناسب وتفعيل العمل عن بعد رفع مستوى مشاركتها في الوظائف القيادية.

وكشفت إحصاءات «الخدمة المدنية» وفق تقريرها للعام 1438هـ، أن عدد العاملين في أجهزة الدولة من الرجال 703.671 موظفاً، والنساء 474.153 موظفة، (1.177.824 موظفاً وموظفة (فيما بلغ عدد الوظائف المعتمدة لوزارة الخدمة المدنية في موازنة العام المالي 1437-1438هـ، 2.079 وظيفة يشغلها حتى تاريخ 1-4-1439هـ، 1355 موظفاً ومستخدماً وعاملاً، وبلغ عدد الموظفين شاغلي المراتب في سلم الوظائف العامة 1234 موظفاً يشكل الرجال منهم 83.6 في المئة، والنساء 16.4 في المئة، في حين بلغ عدد المستخدمين في الوزارة 58 مستخدماً يشكل الرجال 83 في المئة والنساء 17 في المئة.

ودعت الوزارة بالتعاون مع الأجهزة الحكومية الخريجين والخريجات الحاصلين والحاصلات على الدرجات العلمية والتخصصات المناسبة لشغل الوظائف المعلنة والمشمولة في سلم رواتب الموظفين العام (الإدارية) الراغبين والراغبات في التقدم لشغل تلك الوظائف، سواءً تحصلوا على درجاتهم العلمية من داخل المملكة أم خارجها، إلى تقديم طلباتهم عبر نظام «جدارة.«

والفئات المستهدفة من الوظائف التي طرحتها الوزارة والتي يبدأ التقدم للرجال اليوم (الاحد) والنساء بعد أسبوع، خريجي و خريجات المعاهد التخصصية (بحسب ما تضمنه دليل تصنيف الوظائف)، وخريجي وخريجات الدبلومات المتوسطة بعد الثانوية العامة وما يعادلها، وخريجي وخريجات الدرجة الجامعية النظرية والعلمية، والحاصلين على الدبلومات العليا بعد الدرجة الجامعية، والحاصلين على درجة الماجستير والدكتوراه درجة الدكتوراه. وقالت إن الأولوية في الترشيح للتخصصات غير التربوية، ومن ثم للتربوية، ويشترط توافر قرار معادلة من وزارة التعليم للحاصلين والحاصلات على درجاتهم العلمية من خارج المملكة، وأن يكون سبق للمتقدم حضور الاختبار المهني المحدد للجامعيين (الرجال) على المرتبتين السادسة والسابعة.

وأبانت أن جميع الوظائف المعلنة تتطلب مقابلة شخصية والترشيح النهائي سيتم بعد اجتياز المقابلة الشخصية التي تجريها الجهة الحكومية التي تتبع لها الوظيفة، وفي حال عدم اجتياز المقابلة الشخصية يُلغى الترشيح مباشرة، ويمكن التقدم إلى الإعلان المقبل، لافتة إلى أن الطلبات التي لا يتم تقديمها خلال فترة التقديم المحددة لن يتاح لهم الدخول إلى المفاضلة على

الوظائف المعلنة، مشيرة إلى أن تحديد الرغبات المكانية واختيارها مرتبط في مقرات الوظائف المعلنة، ولن يتاح إضافة أي رغبات مكانية لا تتوافر وظائف معلنة فيها.

«شورية» تنتقد نقص الرعاية الصحية للقضاة وتطالب بتأمين طبي

المصدر: جريدة الحياة الاحد 6 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28260019

أشارت عضو مجلس الشورى الدكتورة سامية بخاري إلى نقص الرعاية الصحية المقررة للقضاة وأسرهم. وقالت: «ليس هناك مستشفى مخصص لهم، فاذا كان موظفو الشركات الحكومية وغيرها يؤمن العلاج لهم ولأسرهم؛ فلماذا يحرم القضاة من ذلك»؟ مطالبة بضرورة توفير التأمين الطبي للقضاة. وأشادت بخاري في جلسة عقدها المجلس أخيراً، بالمبادئ القضائية المنشورة في موقع الوزارة من أن «البالغ الرشيد لا حضانة عليه»، والتأكيد أن الفتاة البالغة الرشيدة التي ترغب في الإقامة مع والدتها لا تخير بالإقامة مع والدها. وقالت» :سيحول هذا المبدأ دون مساومة بعض الأزواج زوجاتهم على الحضانة والضغط عليها لتتنازل عن دعوى الخلع، بل وتتنازل عن كثير من الحقوق وترضى بالظلم حفاظاً على استمرارها مع بناتها.«

بدوره، ذكر الدكتور أحمد الزيلعي أن مفهوم «العدالة الناجزة» يتمثل بخفض المدة الزمنية اللازمة بصدور الحكم وتنفيذه، مطالباً بخفض المدة الزمنية من تاريخ الدعوى إلى صدور الحكم، «وهذا ما أرجو أن يتحقق في محاكمنا، كما عهدنا في عصر مضى، حينما كان القاضي لا يقوم من مكانه حتى ينتهي من كامل القضايا المعروضة عليه في يومه، وحينما كانت المواعيد بالأيام والأسابيع وليس بالأشهر»، بحسب قوله.

وحض الزيلعي، وزارة العدل على سرعة مباشرة القضايا في المحاكم المدمجة، مشيراً إلى أنه في حدود معرفته ببعض المحاكم التي دمجت أنه مضى على الدمج عام كامل من دون أن ينظر في قضايا المحاكم المدمجة، مشيداً بدوائر الإنهاء بشرق الرياض التابعة لمحكمة الأحوال الشخصية، «إذ رأيتها خلية نحل، ورأيت المتخاصمين يدخلون أرسالاً على القضاة ويخرجون وفي أيديهم صكوكهم وعلى وجوههم علامات الرضا، فجزى الله أولئك القضاة خير الجزاء، ووفقهم في أعمالهم، وطرح البركة في أوقاتهم، واستحلالهم رواتبهم التي يتقاضونها.«

من جهته، ذكر الدكتور خالد العقيل أن عدد المتدربين على المحاماة المسجلين في سجلات الوزارة بلغ ٤١٣٧ متدرباً، منهم ١٠٠٧ محاميات متدربات، فيما زاد عدد المحاميات السعوديات من لا شيء في عام ١٤٣٣هـ إلى ٣٥٣ محامية في ١٤٣٧هـ، مقارنة بـ ١١٧٢ محامياً سعوديين في العام نفسه، أي وصل عدد المحاميات السعوديات إلى حوالى الثلث في مقابل عدد تزايد المحامين السعوديين في عام ١٤٣٧هـ، فقط خلال أربعة أعوام. وهذه «قفزة تطويرية يهنأ القائمون عليها.«

الحياة
AL HAYAT

انضمام 130 جامعية إلى "أصدقاء الحماية الاجتماعية" لدعم ضحايا العنف الأسري... خلال يومين

المصدر: جريدة الحياة السبت 5 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
http://www.alhayat.com/Articles/28254738

الرياض - الجوهرة الحميد

أبدت طالبات مرحلة الماجستير في الخدمة الاجتماعية، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، إقبالاً كبيراً على الانضمام إلى مبادرة «أصدقاء الحماية الاجتماعية»، التي اطلقتها الأسبوع الماضي الإدارة العامة للحماية الاجتماعية، التابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية، إذ سجلت 130 طالبة منها خلال يومين .وكشفت المدير العام للإدارة العامة للحماية الاجتماعية في الوزارة الدكتورة مرام الحربي أن الإقبال على المبادرة فاق التوقعات، وما زلنا نتلقى طلبات الانضمام إلى المبادرة، وقالت لـ«الحياة»: «نحن الآن في البداية، وسنتوجه إلى الطلبة والجامعات في السعودية كافة .« وأوضحت الحربي أن الهدف من البرنامج «نشر المعرفة والتوعية حيال العنف الأسري والوقاية منه، والتعريف بالخدمات التي تقدمها الإدارة العامة للحماية الاجتماعية تجاه العنف، وطرق التبليغ وقنواته، من خلال أعضاء متطوعين من طلاب وطالبات الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، لنشر الأمن الأسري، يعملون على إيصال المعلومة عبر تفاعلهم المستمر مع القضايا الاجتماعية، التي تتعلق بالعنف والإيذاء، ونشر الوعي الثقافي بحقوق الطفل والمرأة والمسن والأشخاص ذوي الإعاقة .«وأشارت الحربي إلى اختيار فئة الشباب الجامعيين من جميع التخصصات «لأنهم الفئة الأكثر اهتماماً ببرامج التواصل الاجتماعي، التي تكثر فيها النقاشات في مواضيع العنف الأسري، إذ إن الهدف العام هو نشر الوعي والمعرفة في شأن العنف الأسري، ومن خلال ما يقدم لهم من دعم معرفي تثقيفي من المختصين في إدارة الحماية الاجتماعية .«ودشنت «الحماية الاجتماعية» البرنامج في جامعة الإمام محمد بن سعود في محطة أولى، وشمل عرضاً تفصيلياً لدور الإدارة، والدور الذي تقوم به وحدات الحماية الاجتماعية وعددها، من خلال عرض الخريطة الجغرافية للمملكة، وطرق التبليغ، وأهم ما ورد من مواد في النظام والخدمات المقدمة للمتعرضين للعنف الأسري .وأفادت الحربي أن هؤلاء الشركاء المتطوعين سينتظمون في مؤتمرات، وورش عمل وبرامج الحماية والعنف الأسري، لتعريفهم بالمعلومات الصحيحة ودور كل فرد في الأسرة وواجباته، حتى يتمكنوا بدورهم من نشر هذه المعلومات بين أقرانهم وفي مجتمعهم، مشيرة إلى أن المبادرة تستعين أيضاً بمتطوعين خبراء، وهم من أعضاء هيئة التدريس، لتقديم ما لديهم من خبرات ومواد علمية تعزز أهداف المبادرة، وتسهم في نجاحها .وقالت: «خلال الأسبوعين المقبلين سننتقل إلى جامعة الملك سعود وجامعة نورة، وهكذا في بقية الجامعات»، مؤكدة أن المبادرة مستمرة، وستكون من ضمن مهمات وأعمال برامج الحماية الاجتماعية، لافتة إلى أن الوزارة تعتزم عقد شراكات جديدة مع جهات أخرى في إطار هذا المجال .كادر متطوعات: المبادرة تساعدنا في تحقيق ذواتنا قالت الطالبة نجود الضويحي (ماجستير خدمة اجتماعية – إدارة وتخطيط)، إنها تعرفت إلى المبادرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مبدية سعادتها وحبها العمل التطوعي «التطوع يُكسب الفرد خبرات وتجارب مفيدة وجديدة في حياته، سواء العملية أم الاجتماعية، ويشعرني بأهميتي وقيمتي في المجتمع، وهذا ما تحض عليه رؤية ٢٠٣٠، وأيضاً يشعرني بالإنجاز تجاه نفسي، ما يزيد في تقدير الذات لدي .«ووافقتها الرأي زميلتها لطيفة الشيحة، التي أسهمت في تدشين البرنامج، ولاسيما أن لديها اهتماماً بالعمل الإنساني والتطوعي، وتسعى إلى نشر الوعي من طريق برامج التواصل الاجتماعي؛ «فهدفنا العام نشر الوعي والمعرفة بالعنف الأسري، عبر أصدقاء الحماية الاجتماعية .«بينما تعرفت فدوى التميمي على المبادرة أثناء التدريب داخل إدارة الحماية الاجتماعية، ومن باب رغبتها في تقديم أفضل ما لديها من جهد ومعرفة لخدمة المجتمع التحقت بها «لأن الإسلام يحض على الإحسان، ودوري الحقيقي في الحياة لا يقتصر على مدى نجاحي الشخصي أو فشلي أو إتقان عملي من عدمه، وإنما النجاح والإتقان هما الاستمرار في العطاء، والتفاعل مع قضايا المجتمع وتلمس حاجاته للوصول إلى مجتمع سلمي . «فيما اعتبرت شموخ الدوسري المبادرة من المبادرات الاجتماعية التي تلامس الواقع، وتلبي حاجة المجتمع «ما دفعني إلى الانضمام إليها لنشر التثقيف

والتنوير بمفهوم الحماية الاجتماعية من العنف والإيذاء، وكذلك نشر الوعي في جانب حقوق الطفل والمرأة والفئات المستضعفة الأكثر عُرضة للعنف مثل المسنين والمعوقين، مشيرة إلى أنها تنوي إعداد دراسات وبحوث ومقالات تسلط الضوء على القضايا الاجتماعية التي تتعلق بالعنف والإيذاء، والتي تسهم في نشر الوعي بين أفراد المجتمع والتعريف بحقوقهم وواجباتهم، والتعريف بالخدمات التي تقدمها وحدات الحماية الاجتماعية.

المملكة تؤكد حرصها على توسيع مشاركة المرأة في مجالات التنمية الوطنية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 7 رجب 1439هـ - 24 مارس 2018م
http://www.alriyadh.com/1670688

لأمم المتحدة - واس
أكدت المملكة العربية السعودية حرصها على توسيع مشاركة المرأة في مجالات التنمية الوطنية وتذليل العقبات كافة في سبيل تحقيق ذلك.
جاء ذلك في كلمة المملكة في الجلسة الختامية للجنة وضع المرأة في دورتها 62ألقتها أمس ، السكرتيرة الأولى ومسؤولة اللجنة الثالثة بوفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة نورة الجبرين.
وقالت الجبرين " لقد حرصت المملكة على توسيع نقاط مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية الوطنية، وأثبتت المرأة السعودية جدارتها وكفاءتها وقدرتها على المشاركة في مختلف المجالات".
وأضافت " ان المملكة استثمرت بشكل متكافئ في تعليم المرأة والرجل? إذ تشكل المرأة السعودية 56% من إجمالي الخريجين الجامعيين، وبلغ عدد المبتعثات السعوديات اللاتي تم ابتعاثهن للدراسة خارج المملكة 205 آلاف مبتعثة من المناطق في المملكة".
وأشارت إلى أن نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة تبلغ 22 %ونطمح إلى رفع معدل التوظيف إلى 30% في عام 2030 كما يجري العمل على زيادة حصة المرأة في سوق العمل في عام 2020 إلى 24%، والتي تصل حالياً إلى 21.2%.
وخلصت الجبرين إلى القول "إن المملكة تؤكد على أن تمكين ونهوض وتقدم المرأة اقتصادياً واجتماعياً وتنموياً حق مطلق وستبقى المملكة حريصة على تعزيز حقوق المرأة والفتيات بما يتوافق مع خصوصيتها الوطنية".

السماح بالعمل بعد الـ60 ومعونة شهرية للمسنين العاجزين»

المدينة تنشر لائحة يجري إعدادها لحماية حقوقهم ورعايتهم اجتماعيا وصحيا

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 رجب 1439هـ - 24 مارس 2018م
http://www.al-madina.com/article/566793

سعيد الزهراني - الطائف

A A

علمت «المدينة» أن نظام حقوق كبار السن لدى الجهات ذات العلاقة في مراحله الأخيرة، ويتضمن العديد من المميزات لكبار السن الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة فما فوق، منها إتاحة الفرصة لهم للعمل في حالة القدرة عليه، إضافة إلى حصولهم على الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية التي يحتاجونها، وصرف معونة شهرية للعاجزين منهم، وفيما يلي أبرز بنود النظام الجديد:

المادة الأولى

تضمنت تعريفات شاملة

المادة الثانية

يعد كبيرا في السن ومستفيدا من أحكام هذا النظام كل شخص ذكرا كان أو أنثى بلغ سن الستين من عمره، أو ظهرت عليه علامات الشيخوخة المبكرة.

المادة الثالثة

يهدف النظام لخدمة كبار السن من خلال الآتي:

-1تعزيز مكانتهم والحفاظ على أمنهم وسلامتهم واستقرارهم.

-2حماية حقوقهم والمحافظة عليها.

-3ضمان رعايتهم رعاية أسرية ومجتمعية.

-4إشراك الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في تقديم البرامج والخدمات لهم.

المادة الرابعة

الاستقلالية والرعاية

يتمتع كبير السن بكامل استقلاليته، وله الحق في التصرف في نفسه وماله ومن يعول، وله اختيار جهة الرعاية التي تقوم برعايته في حال تعذر عليه الاستقلال بنفسه، ولا يحق معاملته بعكس ذلك إلا بأمر من المحكمة المختصة.

المادة الخامسة

الأسرة هي جهة الرعاية الأولى لكبير السن في حالة عجزه عن القيام بشؤونه، وفي حال عجز الأسرة؛ تقوم الجهات المختصة بالرعاية بإيوائه، وعلى المجلس التنسيق لمساندة ودعم الأسرة من خلال صناعة البرامج المتخصصة بالرعاية المنزلية لكبير السن المحتاج للرعاية الخاصة.

المادة السادسة

تستحق الأسرة العاجزة عن تدبير النفقات اللازمة لرعاية كبير السن معونة شهرية وفقا لما تقضي به الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

المادة السابعة

مهام وصلاحيات المجلس

يعد المجلس قاعدة ببيانات ومعلومات كبير السن بما يشمل بياناته الأساسية كالاسم ورقم السجل المدني ومكان السكن بيانات التواصل معه، وأي معلومات أخرى يرى مناسبته.

المادة الثامنة

يصدر المجلس بطاقة تعريفية لكبير السن يحصل من خلالها على خدمات وتسهيلات تيسر له ممارسة حياته بسهولة.

المادة التاسعة

يدعم المجلس استقلالية كبير السن ويشجعه على العيش في منزله ما دام قادرًا على ذلك، وله في سبيل ذلك توفير برامج الرعاية المنزلية لكبير السن المحتاج لها، بحيث لا تمنعه الحاجة للرعاية الخاصة من العيش في منزله بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

المادة العاشرة

يقوم المجلس بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الأهلي لتحقيق الآتي:

(1تقديم البرامج والخدمات المناسبة والملائمة لكبير السن.

(2تعزيز قدرة الأسرة في رعاية كبير السن، وتوفير احتياجاته الضرورية.

(3تمكين كبير السن من الاستفادة من موارد المجتمع الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والترويحية.

(4توظيف كبير السن القادر على العمل بما يناسب قدراته.

(5نشر الوعي والمعرفة بين أفراد المجتمع لمكافحة الشيخوخة المبكرة.

(6تقديم الخدمات المجانية لكبير السن.

(7تنظيم برامج تأهيلية لكبار السن تهدف إلى تطوير مهاراتهم بغرض إدماجهم في المجتمع.

(8إنشاء مراكز متخصصة لرعاية كبار السن.

(9توفير معلومات إحصائية عن كبار السن.

(10دعم البحوث والدراسات ذات العلاقة بكبار السن.

المادة الحادية عشرة

يصدر المجلس التعليمات الخاصة بالآتي:

(1المعايير والاشتراطات المناسبة التي تحدد سن الشيخوخة المبكرة.

(2آلية استخراج بطاقة كبير السن الواردة في المادة الثامنة

المادة الثانية عشرة

المشاركة وتحقيق الذات

يصدر المجلس سياسة عامة لكبار السن على أن تتضمن الموضوعات التالية:

(1تحديد الهدف العام الواجب تحقيقه نحو كبار السن.

(2تحديد الاستراتيجيات والتوجهات الحكومية الخاصة بكبار السن.

(3آليات وطرق الترتيب والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة فيما يخص كبار السن.

(4تحديد حجم مشاركة الجهات غير الحكومية فيما يخص كبار السن.

(5آليات الرقابة وحدود المسؤولية والالتزام على تنفيذ الجهات للأحكام الخاصة بكبار السن.

(6تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي على برامج الرعاية المنزلية لكبار السن.

(7آليات وطرق مواكبة وتنفيذ الالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية

المادة الثالثة عشرة:

يضع المجلس خطة سنوية تتضمن البرامج والآليات التي تخدم كبير السن وتفعيل دور الجهات الحكومية والقطاع الخاص والقطاع الأهلي في الخطة

المادة الرابعة عشرة

يقوم المجلس باتخاذ كل ما يلزم بهدف توعية وتثقيف كبير السن بحقوقه، وله القيام بالآتي:

(1توعية أفراد المجتمع بحقوق كبار السن الشرعية والنظامية.

(2تنظيم برامج تدريبية متخصصة لجميع المعنيين بالتعامل مع كبار السن.

(3دعم وإجراء البحوث العلمية والدراسات المتخصصة بحقوق كبار السن

المادة الخامسة عشرة
الأحكام العامة
الخدمات التي يتمتع بها كبير السن بموجب هذا النظام، لا يمنع من تمتعه بالتسهيلات والخدمات المنصوص عليها في نظمة أخرى.
المادة السادسة عشرة
لا يجوز المساس بكرامة كبير السن، أو إيذائه أو التمييز ضده على أساس العمر، ويعد أي تعدي عليه أو على حق من حقوقه إيذاءً يوجب العقوبة وفقا لما تقضي به الأنظمة واللوائح ذات العلاقة.

افتتاح 5 مؤسسات إضافية لرعاية الفتيات بالمملكة بهدف توفير إيواء لمخالِفات الأنظمة المرورية

المصدر: جريدة المدينة السبت 7 رجب 1439هـ - 24 مارس 2018م
http://www.al-madina.com/article/566770

داوود الكثيري - جدة
أعلنت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رغبتها في استئجار 5 مباني لتكون مقرات لمؤسسات رعاية الفتيات في عدد من المناطق إضافة إلى الدور السبعة القائمة ليصبح مجموعها 12 مؤسسة بمختلف مناطق المملكة ويأتي ذلك التوسع في تلك الدور بهدف توفير أماكن إيوائية لمخالِفات للأنظمة المرورية التي تستوجب التوقيف، بمختلف مناطق المملكة.
وأوضح مصدر مسؤول بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية لـ(المدينة): «أن الوزارة تعمل حاليًا لتغطية واستكمال كافة مناطق المملكة بمؤسسات رعاية الفتيات، حيث من المقرر أنه بنهاية العام الحالي سيتم تغطية جميع مناطق المملكة بـ(13) مؤسسة»، لافتًا إلى أن «القائمة منها 7، وجارٍ استكمال الباقي.«
وحول مدى استعدادهم لتوفير إيواء لمخالِفات أنظمة المرور في تلك المؤسسات، قال» :هذه مسألة جانبية، سيكون فيها إيواء لهنّ بضوابط معينة تضعها الإدارة العامة للمرور» مشيرًا إلى أن «الحالات التي تتطلب اللوائح المرورية إيقاف المخالِفة سيكون في تلك المؤسسات»، وكان مدير الإدارة العامة للمرور في المملكة العميد محمد البسامي قد أعلن إسناد مهمة حجز الفتيات المخالفات للأنظمة المرورية إلى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عبر حجز قائدة المركبة المخالفة في أحد دور الرعاية الاجتماعية؛ وذلك منذ نحو 3 أشهر.
وحدد إعلان «العمل والتنمية» 8 مواصفات محددة للمباني المطلوب استئجارها أبرزها إمكانية تقسيم المبنى إلى (6) أقسام هي (الإدارة، المدرسة، المهاجع، القسم الرجالي، الأنشطة، صالة الطعام)، وألا يكون قريبًا من مدراس أو منطقة صناعية أو نائية وألا يعترض أحد الجيران على ذلك.
وبحسب الموقع الإلكتروني للوزارة فقد عرّف مؤسسات رعاية الفتيات بـ»أنها مؤسسة تعنى بتحقيق أسس الرعاية والتقويم الاجتماعي وتقوية الوازع الديني والعمل على تحقيق الرعاية الصحية والتربوية والتعليمية والتدريبية السليمة للفتيات الجانحات اللاتي يحتجزن رهن التحقيق أو المحاكمة وكذالك اللاتي يقرر القاضي بقاءهن في المؤسسة ممن تقل أعمارهم عن ثلاثين سنة.«
وتُتاح الفرص للدارسات منهن طوال فترة التوقيف بمختلف مراحل التعليم العام بمواصلة دراساتهن في فصول التعليم المعدة لهذا الغرض داخل المؤسسات ويقوم بمهمة التعليم فيها جهاز تعليمي من وزارة التعليم، كما تقوم المؤسسات بتوجيه سلوكهن توجيهًا بنّاءً يؤهلن للتكيف مع قيم وعادات المجتمع وذلك من خلال برامج التوجيه الاجتماعي والنفسي

والأنشطة الفنية التي تشغل أوقات فراغهن وتساعدهن على التدريب على أعمال أو مهن أو حرف مناسبة تفيدهن بعد خروجهن من مؤسسة الرعاية.

عبدالله بن بندر يوجه بالتحقيق العاجل في «فيديو معنفة الطائف»

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
https://www.okaz.com.sa/article/1626736

»عكاظ» (النشر الإلكتروني(
وجه أمير مكة بالإنابة الأمير عبدالله بن بندر، الجهات الأمنية، وفرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالتحقيق في مقطع الفيديو المتداول لسيدة تشتكي تعنيفها من عائلتها في الطائف.
وجاء توجيه الأمير عبدالله بن بندر على ضرورة التحقيق في الأمر واتخاذ الإجراءات اللازمة والرفع بما يتم حياله بصفة عاجلة.

ضبط وافد ومواطن هددا بابتزاز فتاتين

المصدر: جريدة الوطن الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=333403&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2018-03-24 10:05 PM
أوضح المتحدث الإعلامي بشرطة منطقة الرياض أمس، أنه في إطار التعاون المشترك بين هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشرطة المنطقة، فقد ورد لمركز شرطة العزيزة بلاغا من فتاة تفيد عن قيام شخص بقذفها عبر رسائل نصية وابتزازها وتهديدها بإرسال صورها وفضحها لدى أقاربها إن لم تنصاع له، وبعد التثبت من صحة البلاغ تم اتخاذ الإجراءات البحثية اللازمة التي أسفرت عن تحديد هوية المتهم وضبطه في كمين محكم بعد محاولته ارتكاب الفرار (وافد يمني الجنسية في العقد الثالث من العمر) وبحوزته الأجهزة المستخدمة. وبناءً على البلاغ الوارد لمركز شرطة البطحاء من فتاة تفيد عن قيام شخص بابتزازها وتهديدها بنشر صورها، تم بعد ذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة والقبض على المتهم (مواطن في العقد الرابع من العمر) وبحوزته الأجهزة المستخدمة، حيث جرى إيقافهما، وإشعار فرع النيابة العامة بالمنطقة حسب الاختصاص لتطبيق نظامي الإجراءات الجزائية ومكافحة الجرائم المعلوماتية بحقهما.

"الشورى" يوافق على مشروع نظام المنافسة المعدل

من أبرز التعديلات "قبول مبدأ التسوية وتعويض المتضررين"

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
https://sabq.org/cqdzLm

عبدالله البرقاوي -الرياض
أشار محافظ الهيئة العامة للمنافسة الدكتور عبدالعزيز بن عبدالله الزوم، إلى موافقة مجلس الشورى على مشروع نظام المنافسة المعدل، الهادف إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها، والحد من الممارسات الاحتكارية التي تؤثر على المنافسة المشروعة، وعلى مصالح المستهلكين؛ بما سيكون له الأثر الكبير في تحسين بيئة السوق وتنمية الاقتصاد، والسعي نحو مستويات عالية من الرفاهية لقطاعيْ الأعمال والمستهلكين.
واشتمل التعديل الجديد على صلاحية مجلس الإدارة في عدم إحالة المنشأة المخالفة إلى لجنة الفصل في مخالفات نظام المنافسة في حال بادرت تلك المنشأة بتقديم أدلة تكشف شركاءها في ارتكاب المخالفة، وقبول مبدأ التسوية مع المنشآت المخالفة، بعد أن تحدد اللائحة ضوابط التسوية وآليات تعويض المتضررين.
كما أجاز النظام المعدل للهيئة، الاستعانةَ بالجهات المختصة، ومنها الجهات الأمنية؛ لتمكين مأموري الضبط من القيام بمهامهم الموكولة إليهم.
كما يحق للهيئة طلب تزويدها بالتقارير الدورية عن المنشآت العاملة في السوق من الجهات الرسمية ذات العلاقة.
وأكد معاليه أهمية التعديلات الجديدة في النظام، التي سوف تساعد في تحسين البيئة الاقتصادية لضمان تحقيق المنافسة العادلة، وانعكاسها المتوقع بالنفع على كافة شرائح المجتمع.
الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للمنافسة هي الجهة المعنية بتطبيق نظام المنافسة، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية، والاستقلالية المالية والإدارية، وترتبط برئيس مجلس الوزراء.
كما شكر معالي المحافظ الجهود التي بذلها معالي رئيس مجلس الإدارة الدكتور محمد بن سليمان الجاسر ودعمه المتواصل لمسيرة عمل الهيئة.

"هدف": 10389 سعودياً وسعودية سجلوا في بوابة "العمل الحر"

خلال 5 أشهر.. والبرنامج يسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية اللازمة

المصدر: جريدة سبق الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
https://sabq.org/yxzPsr

وكالة الأنباء السعودية (واس - (الرياض
كشف صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، عن تسجيل 10389 سعودياً وسعودية في بوابة "العمل الحر"، منذ انطلاق البرنامج في 20 محرم الماضي؛ وذلك عبر بوابة البرنامج المتوفرة على الرابط https://freelance.sa؛ مشيراً إلى أنه تم إصدار وثيقة العمل الحر لـ4992 ممارساً وممارسة للعمل الحر؛ فيما بلغ عدد المستفيدين من برنامج "دعم العمل الحر" المقدم من "هدف"، 433 من ممارسي العمل الحر من الذين استوفوا ضوابط الدعم.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية والصندوق خالد أبا الخيل: إن "هدف" يساهم في دفع نسبة من قيمة اشتراك المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية نيابة عن ممارس العمل الحر المشترك في البرنامج؛ بهدف توفير الحماية الاجتماعية لممارسي العمل الحر من الجنسين في المملكة.
وأوضح أن الصندوق يدعم ممارسي العمل الحر بدفع ما يعادل نسبةً من حصة اشتراك التأمينات الاجتماعية للحاصلين على رخصة عمل حر، تُدفع مباشرة لحساب المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بشكل شهري؛ وذلك من خلال مساهمة "هدف "بدفع مبلغ 540 ريالاً شهرياً للسنة الأولى و360 ريالاً شهرياً للسنة الثانية.
وأضاف أنه وفقا لآليات برنامج "دعم العمل الحر"؛ فإن أي مواطن أو مواطنة يؤدي عملاً يُدِر عليه دخلاً مالياً دون حاجته إلى الالتحاق بوظيفة تعاقدية مع طرف آخر؛ يمكنه الاشتراك اختيارياً في نظام التأمينات الاجتماعية، بعد التنسيق مع صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"؛ وذلك لمدة تصل إلى 24 شهراً.
وبيّن أن برنامج "العمل الحر"؛ يهدف إلى فتح المجال للكوادر الوطنية لتسجيلهم في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وفق أنظمته، وبشكل مشابه لمن لديهم عقود عمل مع جهات موظفة؛ مشيراً إلى أن البرنامج يسهم في تعزيز الحماية الاجتماعية اللازمة لهم في بداية ممارستهم للعمل الحر.
وأبان أن البرنامج يمكّن من يؤدون أعمالاً ذات مدخول مالي في الوقت الراهن؛ كأصحاب مهن الأسر المنتجة، أو الحِرَف اليدوية، أو مهن البيع الإلكتروني، أو مهن الحرف المهنية الحرة مثل النقل، أو الخدمات الكهربائية والإلكترونية، أو الاستشارات القانونية، أو الترجمة، وغيرها من المهن المختلفة التي يعمل أصحابها دون الارتباط بعقود وظيفية مع شركات ومؤسسات يترتب عليها تسجيلهم في التأمينات؛ سيُمَكّنهم من الالتحاق بنظام التأمينات الاجتماعية، واحتساب خدمتهم هذه ضمن تاريخهم العملي سواء استمروا في عمل حر أو التحقوا لاحقاً بوظيفة، دون تكلفة مالية عليهم.
ويمكن الحصول على تفاصيل البرنامج عبر زيارة موقع "هدف" الإلكتروني على الرابط www.hrdf.org.sa: أو الاتصال بهاتف خدمة العملاء على الرقم 920020301.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

24 % حصة المرأة في سوق العمل بحلول 2020

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
http://www.aleqt.com/2018/03/25/article_1356246.html

»الاقتصادية» من الرياض
أكدت السعودية على أن تمكين ونهوض وتقدم المرأة اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا حق مطلق وستعمل على تعزيز حقوق المرأة والفتيات بما يتوافق مع خصوصيتها الوطنية، وأضافت أنها حريصة على توسيع مشاركة المرأة في مجالات التنمية الوطنية وتذليل العقبات كافة في سبيل تحقيق ذلك.
جاء ذلك في كلمة المملكة في الجلسة الختامية للجنة وضع المرأة في دورتها 62 ألقتها أمس الأول، نورة الجبرين، السكرتيرة الأولى ومسؤولة اللجنة الثالثة بوفد المملكة الدائم لدى الأمم المتحدة.
وقالت الجبرين، "لقد حرصت المملكة على توسيع نقاط مشاركة المرأة في جميع مجالات التنمية الوطنية، وأثبتت المرأة السعودية جدارتها وكفاءتها وقدرتها على المشاركة في مختلف المجالات."
وأضافت، "إن المملكة استثمرت بشكل متكافئ في تعليم المرأة والرجل، إذ تشكل المرأة السعودية 56 في المائة من إجمالي الخريجين الجامعيين، وبلغ عدد المبتعثات السعوديات اللاتي تم ابتعاثهن للدراسة خارج المملكة 205 آلاف مبتعثة من المناطق في المملكة."

وأشارت إلى أن نسبة مشاركة المرأة السعودية في القوى العاملة تبلغ 22 في المائة ونطمح إلى رفع معدل التوظيف إلى 30 في المائة في عام 2030 كما يجري العمل على زيادة حصة المرأة في سوق العمل في عام 2020 إلى 24 في المائة، والتي تصل حاليا إلى 21.2 في المائة. وخلصت الجبرين إلى القول: "إن المملكة تؤكد على أن تمكين ونهوض وتقدم المرأة اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا حق مطلق وستبقى المملكة حريصة على تعزيز حقوق المرأة والفتيات بما يتوافق مع خصوصيتها الوطنية."

اليوم

حلولنا.. بطالة مقنّعة وعمالة ناقصة

المصدر: جريدة اليوم 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
http://www.alyaum.com/article/4235320

خالد الشنيبر

مع تشخيص سوق العمل، يتبين لنا بأننا استقدمنا عمالة وافدة أكثر من احتياجنا اقتصاديا؛ مما تسبب في ارتفاع معدلات البطالة للسعوديين، بالإضافة لولادة بطالة لغير السعوديين، وأحد الأدلة على ذلك نراها مع حملات التصحيح التي من خلالها يتم الإعلان عن القبض على أرقام ليست بقليلة من العمالة المخالفة، ولكن يبقي السؤال المهم: هل ترحيل تلك العمالة وإيقاف استقدامها بحجة إحلال توظيف المتعطلين السعوديين بدلا منهم هو الحل السليم للقضاء على مشكلة البطالة للسعوديين؟.

العمل الشريف ليس عيبا، وأحترم كل من قدم مقترحاته لمعالجة البطالة، ولكن أختلف مع التركيز الوحيد على إيجاد الحلول فقط من خلال صندوق الوظائف التكميلية دون النظر للوظائف الأخرى التطويرية بما فيها الوظائف القيادية والتي يشغلها غير السعودي، ولذلك من المهم التفرقة بين التوجه لتصحيح وضع العمالة الوافدة وبين التوجه لإحلال المتعطلين السعوديين بدلا منهم في وظائف لائقة كما هو منصوص في أحد أهداف وزارة العمل في برنامج التحول الوطني.

سوق العمل السعودي لا يمكن أن نعالج تشوهاته بفترة قصيرة؛ لأنه «أدمن «على الأيدي العاملة الوافدة وخاصة متدنية الأجر، و«السبب الرئيسي» لذلك تأخرنا في إدخال التقنية واستخدام التكنولوجيا في العديد من القطاعات خاصة قطاع التجزئة والذي ما زال يسيطر عليه الطابع التقليدي مقارنة بدول الخليج، وهذا ما أدركناه من خلال الالتزام بوجود قطاع تجزئة متطور وفقا لوثيقة رؤية المملكة.

في المرحلة السابقة كنا في دوامة الاتكالية مما تسبب في أقلية الأيدي العاملة السعودية مقارنة بالوافدة في سوق العمل، وحتى نكون منصفين، الحلول السابقة والحالية للبطالة أغلبها مؤقتة وتسببت في آثار سلبية زادت من المشكلة، وكانت نتائجها ضارة على سوق العمل وجميع أطرافه «العامل، صاحب العمل، ووزارة العمل»، وأدت إلى ولادة «البطالة المقنعة» والتي أعتبرها من أسوأ أنواع البطالة لأن تأثيرها سلبي جدا على الإنتاجية والاقتصاد وتسببت في وجود «العمالة الناقصة» والذي لا يتمنى أي اقتصادي أن نصل لها، ولذلك من المهم أن نغير مسارها حتى لا يزيد الطين بلة.

العمالة الناقصة هي العمالة التي نجدها تعمل بجزء من قدراتها وليس بالكامل، فعلى سبيل المثال عندما نجد شخصا يحمل مؤهلا جامعيا في الاقتصاد واضطر للعمل في وظيفة «كاشير» لأنه لم يستطع الحصول على وظيفة في مجاله، وكوجهة نظر شخصية أرى أن سبب ذلك هو عدم تشخيص معنى «المتعطلين عن العمل «بالشكل الصحيح بسبب مساواتنا بين «المُعطل» و«العاطل»»، فلقب «العاطل» عندما يُطلق على صاحب مؤهل أعلى من الثانوية ومستعد للعمل حالا بالرغم من تواجد عامل وافد بنفس مؤهلاته ومهاراته ويعمل بسوق العمل السعودي يُعد إجحافا، فهذا الفرد يعتبر «مُعطلا» ومن المهم أن نُفرق بينه وبين «العاطل» الذي لا يكترث لتطوير نفسه ويستغل تسجيل بياناته للحصول على إعانات فقط وتجده مُهملا مما يمتد ضرره حتى على أصحاب العمل.

البطالة قضية المسؤول الأول عنها وزارة الاقتصاد، وتنظيم سوق العمل مشكلة المسؤول الأول عنها وزارة العمل، وبالوضع الحالي، عدم تحرك وزارة الاقتصاد الفعلي في هذه القضية سيضعف من دور وزارة العمل في تنظيم سوق

العمل للتعامل مع قضية البطالة، وستنصب حلولها في البطالة المقنعة والعمالة الناقصة، وهذا الحال سيختلف إذا تشجعت وغيرت وزارة العمل منهجيتها ومسارها وركزت على الحلول الفعالة «للمُعطلين» قبل «العاطلين» من خلال الإحلال الصحيح وتحفيز توظيف السعوديين في المناصب القيادية.
ختاما.. البطالة المقنعة ستضعف من مساهمة القطاع الخاص في التوظيف والتوسع، ولذلك «التحفيز» قبل «الإلزام» سيكون مجديا لجميع الأطراف.

محاربة الفساد

المصدر: جريدة اليوم الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م
http://www.alyaum.com/article/4235322

عبد اللطيف الملحم

الكل لدينا يتحدث عن أهمية الوعي في تطور المجتمع، والكل يعلم أن من أهم مظاهر التقدم والرقي أن يكون الفساد بأنواعه لا وجود له في المجتمع .ومحاربة الفساد ليست بالشيء الملموس مثل عائق في طريق وتقوم بإزالته، ولكنها في الواقع تحتاج إلى أكثر من ذلك. ومن أهمها زيادة الوعي والحس الوطني لدى كل مواطن بأن محاربة الفساد مسؤولية الجميع .
فمحاربة الفساد ليست محصورة بأسلوب محدد ولكن كل ما يقوم به المواطن من عمل هدفه المحافظة على المال العام، والاعتناء بكل مقدرات الوطن يعتبر خطوة لمحاربة الفساد. وبالطبع يوجد دور مهم للهيئات والإدارات التي تراقب السلوكيات والتي تتمتع بصلاحيات تمكنها من محاسبة كل مقصر، إلا أن محاربة الفساد يجب أن تبدأ في سن مبكرة سواء في المنزل أو المدرسة.
في الوقت الحالي، أصبحت محاربة الفساد مطلبا ضروريا، لكي لا تتعطل عجلة التنمية ويتم الإسراف أو تشتيت المال العام. وهنا تكمن ضرورة تعليم النشء معنى الفساد وما يسببه من ضرر وخاصة على الأجيال القادمة. فالطفل الصغير في المنزل من الضروري تعليمه بأن احترام حقوق الآخرين هو درس من دروس محاربة الفساد. ومثال على ذلك هو أننا نرى الكثير من البيوت لا تنشئ وتعلم الطفل على أساس أن الخادمة التي تعمل لديهم والسائق الذي يقوم بتوصيله الى المدرسة ما هو إلا إنسان آخر اضطرته الظروف للعمل في بلاد بعيدة وليس بالضرورة أن كل من ينتمي لتلك الجنسية هم جميعا لديهم نفس الظروف. والطالب الصغير في المدرسة لا بد وأن يتعلم أن المحافظة على مدرسته جزء من علوم محاربة الفساد وأن زملاءه في المدرسة - بغض النظر عن خلفيتهم الاجتماعية - ما هم إلا جزء فاعل في المجتمع. وإن الطلبة في الفصل هم سواسية، وأن كل طالب صغير سيكبر مع الوقت ويصبح صاحب قرار.
في الكثير من الدول وخاصة في بعض دول الغرب، يعتبر تعليم أهمية محاربة الفساد جزءا من حياة الطفل من صغره. وفي المدرسة يتم تدريبهم على معنى الصلاحية والمسؤولية. ويتم تأمينهم على إدارة بعض أمور الفصول الدراسية ويراقب المعلم تصرفات الطلبة وأسلوب تعاملهم مع بعضهم البعض. وتقوم المدرسة بتعليم الطفل كيفية إدارة مصاريف الرحلات المدرسية لكي يتعلم كيفية إدارة الأمور بشفافية وبحرية ولكي يعرف أن هناك محاسبة.
الغريب في الأمر، أن هذا الشيء كان موجودا في الماضي عندما كان من يدير المقاصف المدرسية طلبة الصفوف المدرسية سواء أكانت ابتدائية أو متوسطة أو ثانوية. وكانوا يعلموننا بأن الريالات هي في الحقيقة مساهمات بسيطة من كل طالب وأن ما يتم تداوله من قروش هو في الحقيقة مال عام.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/28259996

المصدر: جريدة المدينة الاحد 8 رجب 1439هـ - 25 مارس 2018م

http://www.al-madina.com/article/566702